



من يدقق في ما يفعله الإيرانيون ويتبع خطوط تمددهم العسكري، إنْ في سوريا وإنْ في العراق وإنْ في اليمن ولبنان، يجد أنه مجبّ على العودة إلى الملفات القديمة وتذكير كل من يعنيه الأمر بأنَّ كبار القادة الإسرائييليين، وعلى رأسهم ديفيد بن غوريون، كانوا قد اتفقا مبكراً، حتى قبل قيام دولتهم، على أن ضمان أمن هذه الدولة واستمرار بقائها يقتضي تقسيم المنطقة العربية المحبيطة بها والمتاخمة إليها على أساس مذهبي وإقامة «كومونولث» ديني - طائفي، على غرار «الكومونولث» البريطاني تكون لإسرائيل فيه مكانة بريطانيا العظمى في هذا «الكومونولث» الأخير.

كان ديفيد بن غوريون يرى أن أمن إسرائيل «استراتيجي»، على المدى البعيد، يقتضي تحالفاً متيناً مع الغرب، وبخاصة فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، ويطلب تسلیحاً متقدماً على كل دول هذه المنطقة مجتمعة، كما يتطلب امتلاك القنبلة النووية وإقامة «أشرطة» أرضية عازلة على الحدود مع مصر ومع الأردن ومع سوريا ومع لبنان ثم وفوق هذا كله ضرورة تأمين مصادر المياه، مياه بحيرة طبرية تحديداً، والاقتراب من قناة السويس إنْ ليس بالإمكان الوصول إليها.

لكن موسيه شاريت، الذي كان بعض العرب يسمونه موس شرتوك تحبباً والذي أصبح وزير خارجية إسرائيل ثم رئيس وزراء لها، خالف ديفيد بن غوريون الرأي وأكَّد أن أهم ضمان «استراتيجي» لأمن الدولة الإسرائييلية (الوليدة) هو ألا تكون هناك وحدة عربية بأي شكل من الأشكال وهو أن تبقى الدول المحبيطة والمتاخمة متصارعة ومختلفة وأن يتم تقسيمها على أساس مذهبية وقومية - عرقية وبحيث تلتقي في إطار «كومونولث» ديني - طائفي - إثني تكون للدولة «العربية» فيه مكانة بريطانيا العظمى في «الكومونولث» البريطاني المعروف.

ولهذا ورغم مرور كل هذه الفترة الطويلة، منذ إنشاء الدولة الإسرائييلية في عام 1948 وتوسيعها باحتلال الضفة الغربية كلها ومعها قطاع غزة في عام 1967، فإن ما نراه الآن من تمدد إيراني في المنطقة وبخاصة في العراق وسوريا وإعطاء هذا التمدد طابع التوسيع المذهبي الشيعي يجعلنا نتذكر نصيحة موسيه شاريت آنفة الذكر تلك و يجعلنا نضع في اعتبارنا أن الإيرانيين ينفذون الآن الخطة الاستراتيجية التي فشلت إسرائيل، حتى الآن، في تتنفيذها مع أنها احتلت لبنان في عام 1982 وسعت لتقسيمه وإقامة «كانتونات» طائفية فيه.. «كانتون» مسيحي - ماروني و«كانتون» شيعي في الجنوب ومنطقة البقاع و«كانتون» سني في غربي بيروت وصيدا وطرابلس وعكار على الحدود اللبنانيّة - السورية.

لقد بدأ الإيرانيون بتنفيذ هذا المخطط، الذي شهد تطويراً هائلاً بدءاً بالغزو الأميركي للعراق في عام 2003 والذي يبدو أنه الآن في مراحله الأخيرة، في بدايات ثمانينات القرن الماضي حيث تم إنشاء حزب الله اللبناني وجرى تحويله، برعاية الإمام الخميني سابقاً وعلى خامئني لاحقاً، إلى دولة داخل الدولة اللبنانية وإلى قوة صاربة تشارك الآن قوات الحرس الثوري الإيراني ونحو أكثر من أربعين تشكيلاً طائفياً القتال في العراق وفي سوريا وربما في اليمن الذي بات في حكم المؤكد أنه

عاد إلى التشطير الطائفي بين الزيديين والشوافع وكما كان عليه الوضع قبل وحدة عام 1990 التي ثبت أنها كانت «زواج متعة» سياسياً وأنها كانت بالنسبة للمسؤولين الجنوبيين بمثابة هروب من المرء إلى الأمّ منه. إن تتبع محاور القتال الآن في سوريا، على وجه التحديد، يثبت بما لا يدع مجالاً للشك بأن هدف إيران النهائي وبالطبع هدف نظام بشار الأسد وبعض المرجعيات الشيعية وإلى جانب هؤلاء جميعاً حزب الله اللبناني وحزب الله السوري والعراقي هو إقامة دولة مذهبية تربط الجنوب العراقي بالمناطق العلوية في سوريا وبالمناطق الشيعية في لبنان وهذا هو ما يفسر خطوة إلحاقي تشكيلات «العائلة الشيعية»: أي الطائفة النصيرية والزيديين والإسماعيليين بالمذهب الجعفري الإثنى عشرى وبالولي الفقيه وبالمرجعية العليا في طهران و«قم»

لقد كان هناك إصرار، ولا يزال، على ربط المناطق الشيعية اللبنانية التي يسيطر عليها حزب الله قتالياً بدمشق امتداداً حتى حلب: «نبل والزهراء» تحديداً وحتى اللاذقية وجبلة وبنיאس وطرطوس.. والقرداحة بالطبع مروراً بحمص ووصولاً إلى بعض مناطق إدلب ومنطقة «كسب» المتاخمة لمدينة إنطا كيا التاريخية، حيث بعد ذلك لواء الإسكندريون الذي انتزعه الأتراك من سوريا، وفقاً لمؤامرة دولية اشترك فيها البريطانيون والفرنسيون في عام 1939 والذي يشكل هو والمناطق المحيطة به امتداداً مذهبياً للمناطق العلوية السورية.

والمشكلة ورغم أنه لا شك في أن هذه المسألة مؤلمة ومرعبة أنها تتحدث عن قضية ليست جديدة ولا مستجدة هي قضية الطائفية، لكن ما العمل يا ترى ونحن نرى أن إيران تقوم بكل هذا الفرز الطائفي البغيض في العراق وفي سوريا وفي لبنان وعندما نعرف أن السيطرة الجغرافية التي تقوم بها الميليشيات المذهبية المستوردة حتى من الصين وباكستان والهند وأفغانستان والتي يقوم بها حرس الثورة وبباقي ما تبقى من الجيش النظامي السوري هي سيطرة طائفية واضحة وهي ترسم، لدى إمعان النظر والعقل فيها، حدوداً لا يمكن إلا اعتبار أنها حدود دولة مذهبية.

فهل أن هذا يا ترى سيحصل فعلاً وهل أن ما بقى مرفوضاً منذ استقلال سوريا من قبل القامات الوطنية العلوية المرتفعة وفي مقدمتها المجاهد العربي الكبير صالح العلي أصبح مطلوباً ومقبولاً في هذا الزمن الرديء؟!

حسب «العربية - نت» كان عدد من وجهاء الطائفة العلوية السورية قد رفعوا منكرة عشية استقلال سوريا إلى رئيس الحكومة الفرنسية ليون بلوم جاء فيها: «إن الشعب العلوي الذي حافظ على استقلاله سنة فسنة بكثير من الغيرة والتضحيات الكبيرة في النفوس هو شعب يختلف بمعتقداته الدينية وعاداته وتاريخه عن الشعب المسلم السنّي.. وإن الشعب العلوي يرفض أن يُلحق بسوريا المسلمة.. إن روح الحقد والتعصب التي غرّت جذورها في صدور المسلمين العرب نحو كل ما هو غير مسلم هي روح يغذيها الدين الإسلامي على الدوام!! لذلك فإن الأقليات في سوريا تصبح في حال إلغاء الانتداب معرضة لخطر الموت والفناء» وهكذا فإن هذه المنكرة تنتهي إلى القول: «ولا نظن أن الحكومة الفرنسية والحزب الاشتراكي الفرنسي يقبلان بأن يمنح السوريون استقلالاً يكون معناه عند تطبيقه استعباد الشعب العلوي وتعريض الأقليات لخطر الموت والفناء.. فالشعب العلوي يستصرخ الحكومة الفرنسية ضماناً لحريته واستقلاله ضمن نطاق محيطه الصغير» وهكذا وفي النهاية فإنه يبقى أنه لا بد من التساؤل: هل يا ترى سيبierz في الطائفة العلوية الكريمة رجال عرببيون من أمثال صالح العلي ليحيطوا ما نلمسه الآن من توجهات مذهبية انقسامية من المتوقع أن تتجسد إلى حقائق على الأرض إذا شعر الإيرانيون بأن احتلالهم لهذا البلد العربي غير دائم وأن نظام بشار الأسد زائل لا محالة؟!

المصادر: